

توقعات بتسارع نمو الاقتصاد الإماراتي في 2018 نتيجة تعافى النشاط غير النفطي وزيادة إنتاج النفط

أبرز النقاط

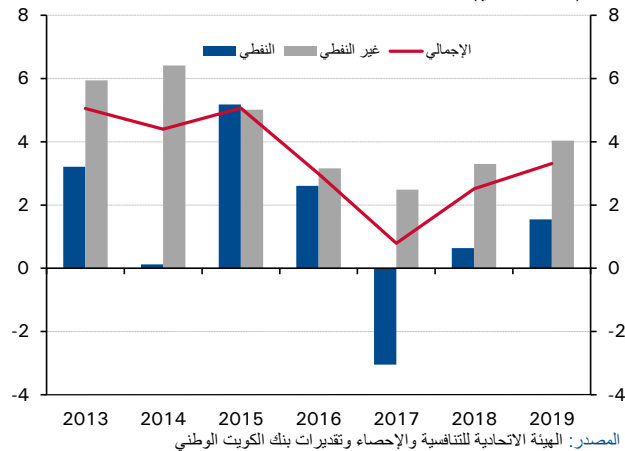
- نتوقع أن يرتفع إنتاج النفط ويستمر القطاع غير النفطي بالنمو وذلك بدعم من استعدادات المعرض الدولي في دبي (إكسبو 2020) وأن يرتفع النمو العام إلى ما يقارب 2,5% في 2018 من 0,8% في 2017.
- توقعات بارتفاع التضخم في مؤشر أسعار المستهلك إلى 3,5% في المتوسط هذا العام من 2,1% في 2017 بعد فرض ضريبة القيمة المضافة في يناير.
- يُفترض أن تتعافى الأوضاع المالية في 2018 مع تسجيل فائض طفيف بنسبة 0,4% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية وبالرغم من تراجع وتيرة التشديد المالي.
- توقعات باستمرار نمو الائتمان بشكل عام على وتيرته المنخفضة خلال 2018-2019 نتيجة ضوابط الإقراض وارتفاع أسعار الفائدة وضعف سوق العقار، ولكن الإنفاق على البنية التحتية قد يوفر بعض الفرص للنمو.

البتروكيماويات إلى ثلاثة أضعاف الحجم الحالي وذلك بحلول العام 2025. كما تعزز الشركة أيضاً تخصصها بعض خدماتها وإطلاق مزايده تنافسية هي الأولى من نوعها التي تهدف إلى منح ستة تراخيص في قطاع النفط والغاز لشركات كبرى. ومن المفترض أن يتم استلام العطاءات في أكتوبر، حيث ستتيح هذه التراخيص للشركات المؤهلة فرصة استكشاف وتطوير نشاط النفط والغاز.

في الوقت نفسه، من المتوقع أن يحافظ النشاط غير النفطي على وتيرة نموه الجيدة ليرتفع بواقع 3,3% هذا العام من 2,5% في 2017 بدعم من الزيادات المتوقعة في قطاعي السياحة والبناء والتشييد، لا سيما في ظل قرب موعد

الرسم البياني 1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(% النمو السنوي)



انطلاق المعرض الدولي المزمع إقامته في دبي في العام 2020. إذ من المتوقع أن يسجل النمو غير النفطي مزيداً من الزخم في العام 2019 بواقع 4,0%.

حزمة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة ستدعم النمو في دبي وأبوظبي

توقعات بارتفاع النمو نتيجة تحسن النمو في القطاعين النفطي و غير النفطي

من المتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الإماراتي في 2018-2019 على نحو معتدل وذلك على مدى سنتين متتاليتين من 0,8% في العام 2017 ليصل إلى ما يقارب 2,5% و 3,3% على التوالي. وستستمر الاستثمارات في البنية التحتية بدعم نمو الاقتصاد غير النفطي وزيادة إنتاج النفط نتيجة لقرار أوبك وشركائها بزيادة الإنتاج الذي لا يوضح حتى الآن حصة الإمارات أو الدول الأخرى من هذه الزيادة.

وفي ضوء التوقعات بارتفاع إنتاج النفط اعتباراً من منتصف 2018، نتوقع أن يتعافى نمو النفطي من سالب 3,0% في 2017 ليصل إلى 0,6% في 2018 وإلى 1,5% في 2019. وتشير البيانات الرسمية الأخيرة إلى بلوغ متوسط إنتاج الإمارات للنفط الخام 2,87 مليون برميل يومياً في شهر مايو بعد أن سجل أول ارتفاع له في مارس بواقع 1,6% على أساس شهري منذ ما يفوق العام.

وما زالت السلطات الإماراتية مستمرة في الاستثمار بقطاعها النفطي من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية ترقياً لارتفاع الطلب. فقد أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" أنها بصدد مضاعفة طاقتها التكريرية ورفع إنتاج

الجدول 1: أهم المؤشرات الاقتصادية

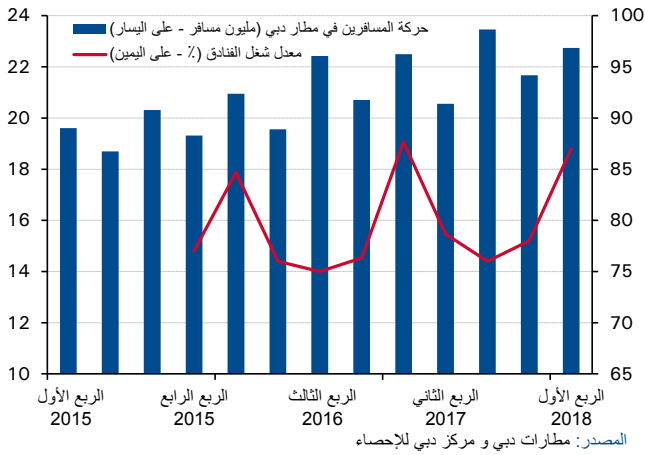
السنة	2019	2018	2017	2016
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	425	409	382	357
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3,3	2,5	0,8	3,0
النفطي	1,5	0,6	3,0	2,6
غير النفطي	4,0	3,3	2,5	3,2
التضخم	3,0	3,5	2,1	1,6
الميزانية	1,2	0,4	2,6	4,3

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

ارتفع بواقع ٢,٥٪ على أساس سنوي في الربع الرابع من العام ٢٠١٧. وما زال أداء قطاع الضيافة وقطاع البناء والتشييد جيداً في ظل الاستعدادات قبل المعرض الدولي (إكسبو ٢٠٢٠) الذي تم تخصيص ما يفوق ٨ مليارات دولار لمشاريعه والتي تتضمن المباني وتوسعة المترو والطرق والجسور. يُذكر أن السلطات قد أنفقت ما يقارب نصف إجمالي هذه القيمة حتى الآن. ومما لا شك فيه أن الإصلاحات السابق ذكرها ستساهم في رفع نسبة النمو.

وسجل قطاع السياحة والسياحة تحسناً كما ظهر من خلال وصول عدد المسافرين عبر مطار دبي الدولي إلى مستوى قياسي بلغ ٢٣ مليون مسافر في الربع الأول من العام ٢٠١٨، أي أعلى بقليل من متوسط العام ٢٠١٧ البالغ ٢٢ مليون مسافر.

الرسم البياني ٣: السياحة في دبي



ولكن هنالك بعض المخاطر التي لا تزال قائمة. ففي حال انخفاض أسعار النفط، قد تضطر السلطات لتبني سياسة مالية مشددة من جديد لتعزيز الأوضاع المالية مما قد يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، قد ينخفض الإنفاق الاستثماري في ظل احتمال ارتفاع أسعار الفائدة أكثر في الفترة المقبلة.

أسعار العقار السكني في دبي تستمر بالتراجع خلال الربع الأول من ٢٠١٨

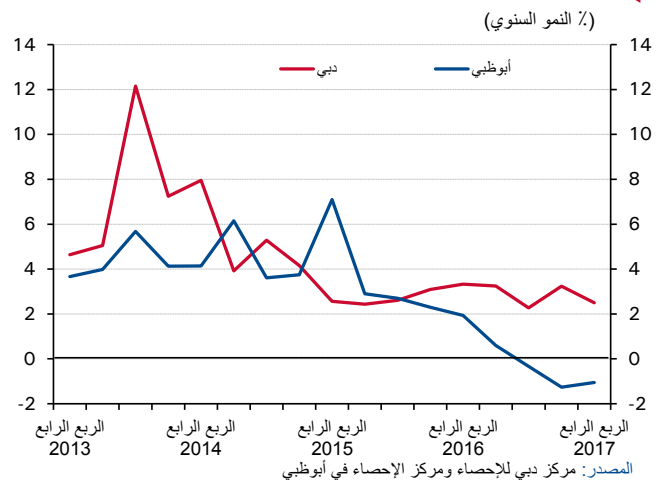
تضاعفت الضغوط على قطاع العقار السكني في دبي التي نتجت عن الضوابط الصارمة على نسبة القرض إلى قيمة السكن والتي فرضت في العام ٢٠١٣ وفترة المعروض من المساكن وارتفاع أسعار الفائدة. حيث تشير شركة "أستيكو" العقارية إلى تراجع أسعار الشقق والفلل في الربع الأول من ٢٠١٨ بواقع ٩٪ على أساس سنوي وبوتيرة أسرع مقارنة بالربع السابق. ومن المتوقع أن تستمر الأسعار (بالأخص للشقق والفلل عالية الكلفة) بالتراجع هذا العام نظراً لاستمرار زيادة العرض ونتيجة التغير المستمر في طبيعة الطلب الذي تحول نحو المساكن الأقل كلفة.

كشفت السلطات الفيدرالية والهيئات الحكومية في دبي وأبوظبي في الأشهر الماضية عن سلسلة من الإجراءات التي من شأنها تحسين النمو. حيث قامت السلطات الفيدرالية بتوسيع حصة الاستثمار الأجنبي في المشاريع الاستثمارية المحلية خارج المناطق التجارية الحرة من ٤٩٪ إلى ١٠٠٪.

تعد هذه الخطوات جزءاً من استراتيجية أشمل تهدف إلى منح الوافدين من المستثمرين والعمالة الماهرة (مثل الاختصاصيين في المجالات العلمية والتقنية والطبية والباحثين) تأشيرات صالحة للإقامة لمدة عشر سنوات. ويُفترض أن تؤدي هذه القوانين والإصلاحات الجديدة إلى إنعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم سوق العقار المحلي والذي يعاني في الوقت الحاضر من بعض الضعف.

كما وافقت السلطات الفيدرالية في أبوظبي في الوقت ذاته على حزمة من الإجراءات لإنعاش الاقتصاد بقيمة ٥٠ مليار درهم (١٣,٦ مليار دولار) من شأنها أن تسهل بيئة الأعمال في الإمارة وزيادة نمو التوظيف ورفع نشاط السياحة. وقد كان للإنفاق الحكومي دوراً أساسياً في دعم ارتفاع النمو غير النفطي في الإمارة وذلك للربع الثالث على التوالي بواقع ٣,٠٪ في الربع الرابع من العام ٢٠١٧. في المقابل، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً قدره ١,١٪ فقط خلال الربع ذاته وذلك نتيجة هيمنة القطاع النفطي على النشاط الاقتصادي في أبوظبي (الجدير بالذكر أن نشاط القطاع النفطي هو رهن مدى زيادة الإنتاج بعد اجتماع أوبك وشركائها الأخير).

الرسم البياني ٢: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدبي وأبوظبي



ومن جهتها أعلنت السلطات في دبي أيضاً عن سلة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وإنعاش الاستثمار الأجنبي، مبدئياً عن طريق الإعفاء من بعض الرسوم المفروضة على قطاعات الطيران والعقار والتعليم بالإضافة إلى خفض هذه الرسوم على الشركات. إضافة إلى ذلك، أقرت عدداً من الخدمات التي تتيح تقسيط الغرامات المالية ورسوم تجديد الرخص التجارية. كما سيتمكن قطاع الأعمال أيضاً من تجديد الرخص التجارية واللجوء لخدمة التسوية الودية في حال وجود أي مخالفات تجارية. وفي شهر مايو، قررت السلطات في دبي وأبوظبي على السواء إعفاء هؤلاء من الغرامات الإدارية حتى نهاية العام وذلك لدعم في خطوة تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي ودعم النشاط الاقتصادي.

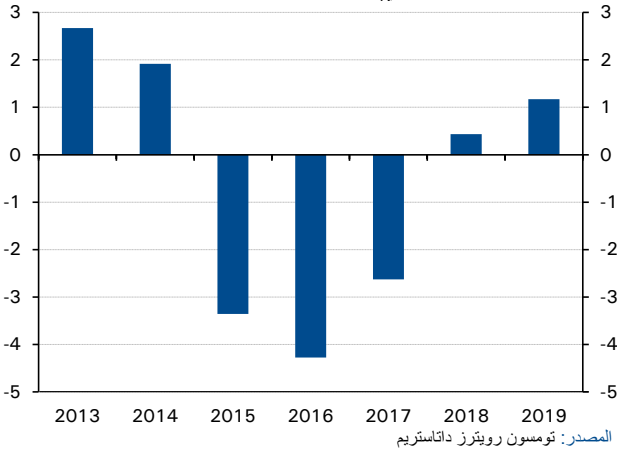
ولا يزال النمو في دبي قوياً نظراً لما تتمتع به من تنوع أكبر في اقتصادها الذي

أوضاع المالية العامة تتحسن

من المتوقع أن يعاود الرصيد المالي العام تسجيل فائضاً طفيفاً بواقع ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨ بعد عجز دام ثلاث سنوات متتالية، وذلك بعد أن عوّض ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير التأثير الناتج عن التراجع في تشدد السياسة المالية. وفي الوقت نفسه، قد ترتفع الإيرادات غير النفطية وسط استمرار تحسن الأوضاع الاقتصادية العامة مما سيؤدي إلى ارتفاع الفائض في رصيد المالية العامة إلى ١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٩.

الرسم البياني ٦: الميزان المالي

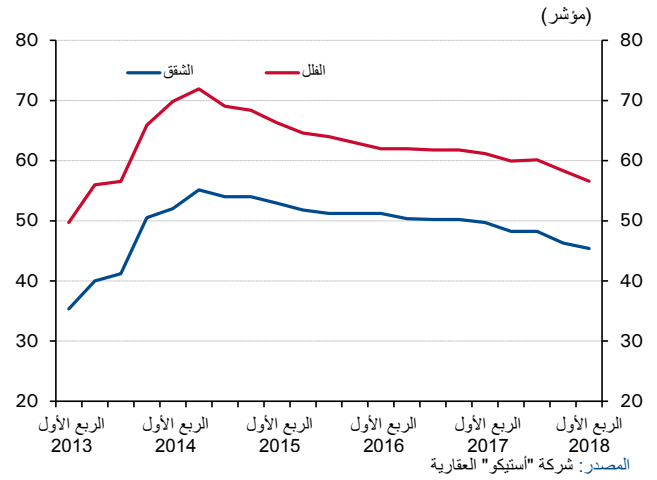
(٪ من الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات تشمل أرباح شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" والدخل الاستثماري)



نمو القروض لا يزال ضعيفاً ونمو الودائع يتباطأ بسبب انخفاض الودائع الحكومية

استمر نمو القروض في تسجيل أدنى مستويات له منذ عدة سنوات في النصف الأول من ٢٠١٨ في ظل ضعف سوق العقار وارتفاع أسعار الفائدة وضيق ضوابط الاقتراض. فقد استقر نمو الإقراض في أبريل عند ١,٥٪ فقط على أساس سنوي مع ضعف الائتمان الممنوح للقطاع الخاص واستمرار تراجع الائتمان الممنوح للهيئات والمؤسسات الحكومية. وبالرغم من أن مسح ثقة الائتمان الذي أجراه مصرف الإمارات المركزي يشير إلى استمرار ضوابط الاقتراض بالتشدد لا سيما للشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يشير أيضاً إلى إمكانية تحسن نمو الائتمان على المدى القريب إلى المتوسط، لا سيما الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال وبالأخص إلى البناء والتشييد استعداداً للمعرض الدولي في دبي (إكسبو ٢٠٢٠).

الرسم البياني ٤: أسعار العقار السكني في دبي

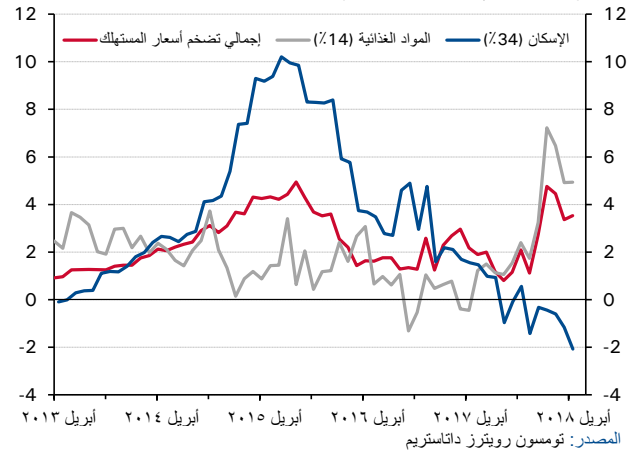


ارتفاع التضخم في ٢٠١٨

عادت أسعار المستهلك في يناير ترتفع بعد تراجعها في العام ٢٠١٧، وذلك نتيجة فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ وخفض الدعم على الوقود تدريجياً ونمو النشاط الاقتصادي. فقد قفز معدل التضخم إلى ٤,٨٪ على أساس سنوي في يناير من ٢,٧٪ على أساس سنوي في ديسمبر. ولكن من المتوقع أن تستمر الوتيرة بالتراجع خلال ما تبقى من العام (فقد تراجع التضخم إلى ٣,٥٪ على أساس سنوي في أبريل) وذلك تماثياً مع بدء تلاشي الأثر الأولي لرفع أسعار الوقود ورفع الضريبة وتماشياً أيضاً مع التوقعات و استمرار تدني أسعار المنازل في الفترة المقبلة.

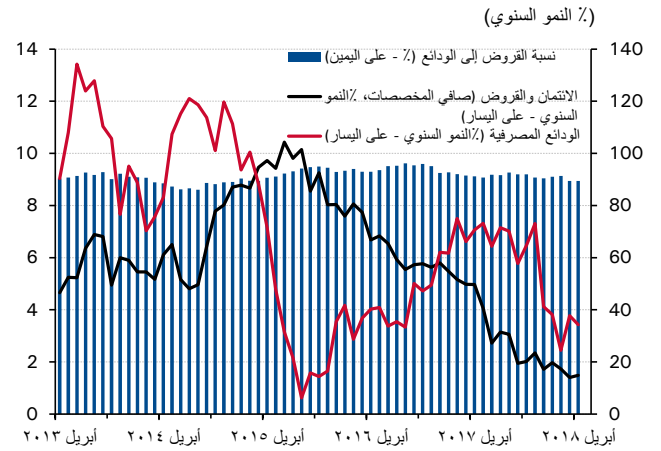
الرسم البياني ٥: التضخم حسب القطاع

(٪ النمو السنوي، الأوزان بين قوسين)



كما تشير بعض الأدلة غير المؤكدة إلى قيام عدد من الشركات بخفض أسعارها في محاولة للحفاظ على الحصة السوقية وزيادة الطلب بالأخص على المواد الاستهلاكية. ونتوقع أن يستقر متوسط التضخم في العام ٢٠١٨ عند ٣,٥٪ ثم يتراجع إلى ٣,٠٪ في ٢٠١٩.

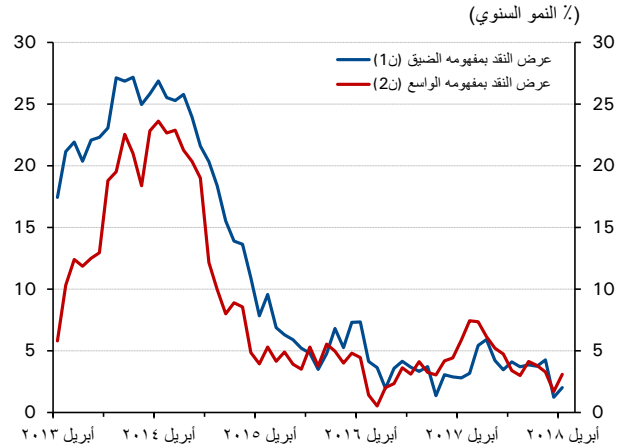
الرسم البياني ٧: نمو الائتمان المصرفي والودائع



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

أما بالنسبة للودائع فقد تراجعت في النصف الأول من العام ٢٠١٨، وذلك نتيجة السحوبات الكبيرة للودائع الحكومية. إذ تشير البيانات الأخيرة إلى تراجع نمو الودائع من ٣,٨% على أساس سنوي في مارس إلى ٣,٤% على أساس سنوي في أبريل. وقد أدى ذلك إلى تراجع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٢) إلى أدنى مستوياته منذ عدة سنوات عند ٣,١% في أبريل. ونتيجة لهذه التغيرات انخفضت نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى ٨٩,٤% في أبريل مقارنة من ٩١,٠% في بداية العام.

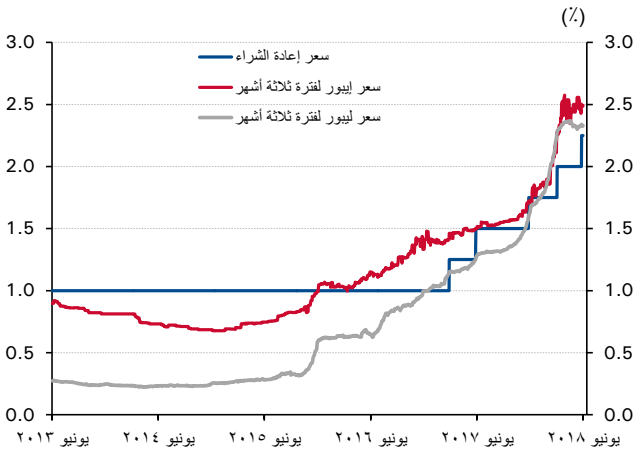
الرسم البياني ٨: نمو عرض النقد



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

في الوقت نفسه، رفع مصرف الإمارات المركزي الفائدة الأساسية بواقع ٢٥ نقطة أساس إلى ٢,٢٥% للحفاظ على استقرار الدرهم وذلك تماشياً مع رفع الاحتياطي الفيدرالي الفائدة في الرابع عشر من يونيو بواقع ٢٥ نقطة أساس للمرة الثانية هذا العام. وتسببت هذه التغيرات في السياسة النقدية بالمزيد من الارتفاع في أسعار الإنترنت التي سبق أن ارتفعت نتيجة اعتماد نظام "إيبور" الجديد والضيق المستمر في سيولة النظام المصرفي. ومن المتوقع أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي الفائدة مرة إضافية أو مرتين قبل نهاية العام، مما قد يدفع مصرف الإمارات المركزي إلى الاستجابة بالمزيد من الرفع في فائدته الأساسية.

الرسم البياني ٩: أسعار الفائدة

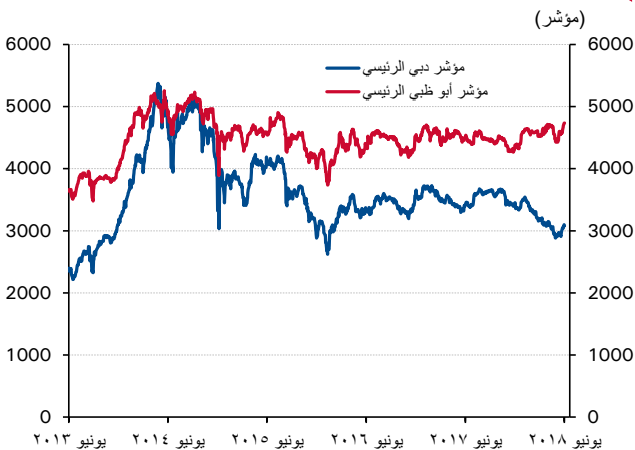


المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

استمرار الضغوط على سوق دبي المالي نتيجة قطاع العقار

جاءت تحركات سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي في اتجاهات معاكسة خلال العام ٢٠١٨. فبينما ارتفع مؤشر سوق أبوظبي بواقع ٨% منذ بداية السنة (اعتباراً من منتصف يونيو) نتيجة تحسن أسعار النفط، تراجع مؤشر سوق دبي المالي بواقع ٨% على إثر الضعف المستمر في قطاع العقار واحتمال تسهيل أصول شركة "أبراج" التي تعد أكبر شركات الأسهم الخاصة. فقد أثارت الشركة التي مقرها في دبي العديد من التساؤلات من قبل مستثمرين عالميين بشأن استخدام أموالهم في صندوق للرعاية الصحية بقيمة مليار دولار. ولكن من المتوقع أن تساهم الإصلاحات الاقتصادية التي تم الإعلان عنها مؤخراً في رفع الثقة وتحسين أداء الأسواق المالية مستقبلاً.

الرسم البياني ١٠: أسواق الأوراق المالية



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK. While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Fax: (965) 2224 6973, Email: econ@nbk.com